قراءات في
وثيقة مكة المكرمة

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
(إيسيسكو)

قراءات في
وثيقة مكة المكرمة

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
(إيسيسكو)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

5 تقديم معالي الدكتور سالم بن محمد المالك

8 ملخص تحليلي لوثيقة مكة المكرمة : نحو تعاقد حضاري للسلام والعيش المشترك بين الشعوب
ذ. زينب عراقي

10 وثيقة مكة المكرمة : قيمةٌ مضافةٌ للقانون الدولي
ذ. عبد القادر الإدريسي

14 وثيقة مكة المكرمة : رؤية جديدة من الهدي الإسلامي في القرن الخامس عشر للهجرة/ الحادي والعشرين للميلاد
د. عبد الإله ابن عرفة

20 نظرات تربوية في وثيقة مكة المكرمة
ذ. عادل بوراوي

24 وثيقة مكة المكرمة : إعلان بداية عهد جديد في التعاون الدولي لنشر قيم السلام والوئام والعيش المشترك
د. المحجوب بنسعيد

30 وثيقة مكة المكرمة : دستور تاريخي لإرساء قيم التعايش وتحقيق السلم والوئام
ذ. محمد الغماري

34 وثيقة مكة المكرمة : مضامين متعددة الأبعاد
د. أحمد سعيد اباه

38 وثيقة مكة المكرمة: معالجة ثقافية متبصرة لتقويم الاختلالات وبناء مستقبل مشرق
ذ. نجيب الغياتي

42 وثيقة مكة المكرمة : انسجام مع الإطار العام للتنمية المستدامة
د. عبد المجيد طريباق

47 ملحق : وثيقة مكة المكرمة

لقد جاءت (وثيقة مكة المكرمة) في اللحظة التاريخية المناسبة التي تَتَزَايَدُ فيها الحاجة وتشتدُّ إلى التجديد في صياغة الأحكام الشرعية، والمبادئ الإنسانية، والقيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام، وفق أحدث طرق المعالجة القانونية للمواثيق الدولية التي تؤسّس للأنظمة القانونية ذات البعد الإنساني، التي تنير معالم الطريق أمام المجتمع الدولي نحو بناء السلام العالمي، وصون حقوق الإنسان على أساسٍ من قيم العدالة والإنصاف والمساواة.

> ليست وثيقة دينية فحسب...، ولكنها وثيقة مدنية، قانونية، حقوقية، وإنسانية، تهدف إلى إيجاد الوسائل العملية لإقرار الوئام بين البشر، ولتعزيز التفاهم وللتعايش وللحوار

لقد أرست (وثيقة مكة المكرمة) الدعائمَ لمنظومة من المبادئ التي يقوم على أساسها النظامُ العالميُّ الجديد الذي تتطلع الإنسانية إلى أن يكون القاعدة الراسخة للعلاقات الدولية في المرحلتين الحالية والقادمة، من أجل القضاء على عوامل الصراع الذي لا يحتدم فحسب بين الثقافات والحضارات وبين أتباع الأديان، بل يَتَفَاقَمُ خطره ويَتَعَاظَمُ تأثيره بين السياسات التي تتبعها المجموعة الدولية، في مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة، وفي انتهاك صارخ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948.

فهذه الوثيقة، بأبعادها الإنسانية والشرعية والقانونية، إضافةٌ ذاتُ قيمة عالية للمواثيق الدولية ذات الصلة، وإغناءٌ للقانون الدولي الإنساني، فهي ولئن كانت انبنت على أساس (وثيقة المدينة المنورة)، إلا أنها أضافت أبعاداً قانونية عميقة الدلالة، إلى المبادئ التي من شأن التطبيق الواعي والسليم لها، أن يمهد السبيل إلى انتظام الحياة الإنسانية وفق وتيرة مطردة تفضي إلى السلام العادل والقائم على أسس راسخة، في ظل التعايش الحضاري السلمي، والأخوة الإنسانية، والتعاون الدولي لما فيه المصلحة الجماعية المؤكدة، التي تعود بالمنافع العميمة على المجتمعات الإنسانية كافة، وبدون استثناء.

وعلى هذا الأساس النظري، وبناء على هذه القواعد الشرعية والمبادئ القانونية، تكتسب (وثيقة مكة المكرمة) الأهمية البالغة، باعتبارها خريطة طريق للخروج من الأزمة الحضارية التي تعيشها الإنسانية، خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ العالم، وللولوج إلى المرحلة المستقرة والمطمئنة التي تسود فيها القيم الإنسانية وتهيمن على السياسة الدولية التي تفتقر، وفي كثير من عناصرها ومقوماتها، إلى الروح الإنسانية التي ترتقي بالحياة

على هذا الكوكب، إلى مقامات الطمأنينة الروحية، والسكينة القلبية، والرضا النفسي، في ظل الإخاء الفطري الذي يجمع بين البشر، والاحترام المتبادل بين دول العالم، والحوار الهادف بين الثقافات والحضارات، والتعايش العميق والوئام الصافي بين الأمم والشعوب.

> فالقضايا التي تناولتها الوثيقة من المنظور الإسلامي، ومن منطلق المفاهيم الدينية الصحيحة، هي من أهمّ القضايا التي تستأثر باهتمامات الحكومات والشعوب على السواء

فهذه ليست وثيقة دينية فحسب، بالمفهوم المتداول والقاصر الذي لا يعبر عن حقيقة الدين الحنيف، ولكنها وثيقة مدنية، قانونية، حقوقية، وإنسانية، تهدف إلى إيجاد الوسائل العملية لإقرار الوئام بين البشر، ولتعزيز التفاهم وللتعايش وللحوار، وللتمكين من القضاء على نوازع الشر ونوازغ الضلال الذي يطمس البصائر، ويوردُ الإنسانَ موارد الهلاك، ولاجتثاث جذور الكراهية والعنصرية والتمييز العرقي والديني والثقافي، ولمكافحة التطرف والتعصب والطائفية والإرهاب بكل أشكاله، ما ظهر منها وما بطن.

والحق الذي لا مراء فيه، إن (وثيقة مكة المكرمة)، هي وإن كانت من الإنجازات الفكرية والثقافية المعتبرة لرابطة العالم الإسلامي، إلا أنها في عمقها وجوهرها ودلالاتها جميعاً، مَكْرَمَةٌ من المكارم المثلى لسيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله ووفقه، لأنها مستمدةٌ من رؤيته الحضارية الإنسانية، ومقتبسةٌ من آثار قيادته الحكيمة للمملكة العربية السعودية، التي جعلت من هذا البلد الأمين، منارةً للانبعاث الحضاري، وللتجديد الإنساني، وللتحديث المدني في مجالات الحياة كافة، للمواطن، وللمقيم، وللمجتمع السعودي بوجه عام.

فالقضايا التي تناولتها الوثيقة من المنظور الإسلامي، ومن منطلق المفاهيم الدينية الصحيحة، هي من أهمّ القضايا التي تستأثر باهتمامات الحكومات والشعوب على السواء، لأنها تشكل أعباءً ثقيلة على كاهل الجميع، ويمثل تَفَاقُمُها وعدمُ معالجتها بالطرق السليمة، مخاطرَ جمّة تهدّد استقرار المجتمعات البشرية، وتحول دون استتباب الأمن والسلم الدوليين، لإنقاذ البشرية مما تعانيه من مشكلات لا تزال آثارها تَتَفَاقَمُ، وتكابده من أزمات ما برحت تَتَعَاظَمُ تداعياتها وتَتَزَايَدُ الأعباء الناتجة عنها والمخاطر المترتبة عليها. فلم تغادر هذه الوثيقة قضية خطيرة تشغل الرأي العام العالمي،

إلا وعالجتها، إلاَّ وأتت بالحلول لها في إطار الرؤية الشمولية الجامعة بين الاستنارة بالتعاليم الإسلامية السمحة، وبين الاستفادة من الصيغة الحديثة للقوانين الدولية ذات الضوابط الأخلاقية والكوابح الإنسانية.

من هذه المنطلقات جميعاً، عالجت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- مضامينَ هذه الوثيقة التي يشرفها أنها تتبنَّاها، بالدرس والتحليل، وبالاستنباط والاستنتاج، في شكل عروض مركزة وافية بالقصد، هي في مجملها نظرات تحليلية، وتأملات فكرية، ومراجعات حقوقية، ومعالجات قانونية، واستنتاجات صائبة، تنطوي في مجموعها على آراء سديدة، وأفكار بناءة، وخلاصات ذات اعتبار عالٍ وتنطوي على قيمة بالغة.

ويسعد المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أن تنشر هذا الكتاب التوثيقي الذي يضمّ هذه الدراسات والعروض والكلمات، تعميماً للفائدة، ومساهمةً منها في تنوير الراي العام داخل العالم الإسلامي وخارجه، بالمضامين الثرة التي تحتوي عليها وثيقة مكة المكرمة، راجيةً أن يَلقَى فيه الباحثون والدارسون والمشتغلون بالقضايا الدولية وعموم المثقفين وشداة المعرفة، ما ينير الأذهان، ويفتّح العقول، ويوقظ الضمائر، ويحفز الإرادات الخيّرة إلى العمل، كلٌّ من موقعه، من أجل نشر هذه الوثيقة وإشاعة مضامينها على نطاق واسع.

والله الموفّق والهادي إلى سواء السبيل.

الدكتور سالم بن محمد المالك

المدير العام للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو -

ملخص تحليلي لوث

"نحو تعاقد حضاري للسلام و

وثيقة المدينة المنورة

قبل 14 قرناً

التاريخ

في الفترة 22-24 رمضان 1440هـ
الموافق 27-29 مايو 2019م

المكـان

مكة المكرمة
المملكة العربية السعودية

1 السياق العالمي للوثيقة

سلبيات العولمة والانعدام القيمي

- الصدام الحضاري والتعبئة السلبية ضد المخالف
- التخويف من الآخر
- الإقصاء والدوبان المتعمد وغير المتعمد
- الهيمنة الثقافية السلبية
- العزلة والانغلاق على الذات
- الشعور بضعف مقومات البناء الحضاري
- غياب الحوار والنقاش مع الشباب والفراغ الناتج عنه

اضطراب الأمن والسلم العالميين

- انتهاك حقوق الإنسان
- النزعة العنصرية
- تجذير الكراهية واستثمار العداء بين الأمم والشعوب
- الأحكام المسبقة المحملة بعدائيات التاريخ المصعدة للكراهية ونظرية المؤامرة
- تدمير الإنسان والعمران
- التحريض على العنف والإرهاب
- الاعتداء على دور العبادة
- محاولة فرض الفتاوى
- تسويق الأفكار الظلامية

تدهور البيئة ومعوقات برامج التنمية

- الاعتداء على الموارد الطبيعية وإهدارها وتلويثها
- الأنماط الاستهلاكية المسترفة للمقدرات والمهدرة للثروات
- الجوع والفقر والمرض والجهل والتدهور البيئي
- الهيمنة السياسية بمطامعها الاقتصادية
- استغلال مقدرات الشعوب
- تهميش دور المرأة وامتهان كرامتها أو التقليل من شأنها وإعاقة فرصها

2 المبادئ المرجعية للوثيقة

- التنوع والاختلاف بين الأمم قدر إلهي
- أصل الأديان السماوية واحد
- الحقوق العادلة والتكافؤ مع الجميع واحترام الخصوصيات
- براءة الأديان والفلسفات من مجازفات معتنقيها ومدعيها
- عدم الربط بين الدين والممارسات السياسية الخاطئة
- سمو القيم الإنسانية على الحرية الشخصية

ثيقة مكة المكرمة
العيش المشترك بين الأمم"

وثيقة مكة المكرمة

الحدث	عدد المؤتمرين	1440 هـ - 2019 م
المؤتمر الدولي حول قيم الوسطية والاعتدال، وإعلان وثيقة مكة المكرمة	1200 شخصية إسلامية من 139 دولة يمثلون 27 مكونا إسلاميا من مختلف المذاهب والطوائف	

3

أهداف الوثيقة وآليات عملها

- الحوار الحضاري والاعتراف الفاعل بالآخر وبحقه في الوجود وسائر حقوقه المشروعة
- الإقرار بسنة الاختلاف في المعتقدات والثقافات والطبائع وطرائق التفكير
- تحصين المجتمعات المسلمة والأخذ بأيديها نحو مفاهيم الوسطية والاعتدال
- إقامة شراكة حضارية إيجابية - تواصل فاعل
- الرؤية الموضوعية للتعرف الحقيقي على الإسلام والتخلص من الأفكار المسبقة

- عدم التدخل في شؤون الدول
- سن التشريعات الرادعة لمروجي الكراهية والمحرضين على التطرف والعنف
- مكافحة الإرهاب والظلم والقهر والتمييز والمحاباة
- تحقيق العدالة و التفاهم بين الفرقاء
- تحقيق معادلة العيش المشترك الآمن بين جميع المكونات الدينية والإثنية والثقافية
- عقد حلف عالمي فاعل لوقف تدمير الإنسان والعمران

- عدم الاعتداء على موارد الطبيعة وإهدارها وتلويثها
- التمكين المشروع للمرأة
- العناية بالطفل صحياً وتربوياً وتعليمياً وصياغة فكره وتعزيز قدراته وتحصينه من الانحراف
- تعزيز هوية الشباب المسلم وحمايتها وتقوية مهاراتهم في التواصل مع الآخرين بوعي
- التصدي للتحديات الأخلاقية والبيئية والأسرية
- التنافس في خدمة الإنسان وإسعاده
- استثمار المشتركات الجامعة في بناء دولة المواطنة الشاملة وقيمها
- إيجاد منتدى عالمي بمبادرة إسلامية يعنى بشؤون الشباب
- إعمال مبدأ المحاسبة والعمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية
- تشجيع الممارسات الاجتماعية السامية
- تعزيز مبادرات وبرامج مكافحة الجوع والفقر والمرض والجهل والتمييز العنصري والتدهور البيئي
- تعاون القيادات العلمية والمؤسسات الدولية كافة
- تضامن الجهات المسؤولة الحكومية والأممية والناشطين في خدمة العمل الإنساني

وثيقة مكة المكرمة :
قيمةٌ مضافةٌ للقانون الدولي

ذ. عبد القادر الإدريسي
خبير في ديوان المدير العام للإيسيسكو

تُعدُّ إطاراً مناسباً للمخارج من الأزمة العالمية التي من مظاهرها المتفاقمة انتهاكُ القوانين الدولية، وخرقُ المواثيق والإعلانات والأوفاق والعهود ذات الصلة

لم تعرف مبادئ القوانين الدولية المستقرة منذ معاهدة صلح ويستفاليا المبرمة في عام 1648، التي ترتَّب عليها إرساءُ القواعد المؤسِّسة للعلاقات الدولية المعاصرة، لم تعرف تطوراً عميقاً ومؤثراً في المفاهيم والدلالات، وفي الرؤى والتوجّهات، على النحو الذي جاءت به (وثيقة مكة المكرمة) الصادرة عن المؤتمر الإسلامي العلمي الدولي الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في العشر الأواخر من شهر رمضان الماضي، بجوار بيت الله الحرام.

لقد انتكست مبادئ حقوق الإنسان، وتَرَاجَعَ الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي، حتى بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة في عام 1945، في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي خلقت الظروفَ المناسبة للتوافق على تأسيس قواعد جديدة للعلاقات الدولية على أساس ميثاق المنظمة، الذي عرف انتهاكات كثيرة من بعض القوى العظمى، التي تسعى للهيمنة على السياسة الدولية، وتعمل على توجيهها الوجهةَ التي تضمن لها مصالحها الحيوية، وتحقق أهدافها التي تحيد في أحايين كثيرة، عن جادة النبل والنزاهة، وتنحرف غالباً عن مبادئ حقوق الإنسان، وإن كانت تتبجّح بها وترفعها شعاراً لها.

فإذا نظرنا إلى هذه الوثيقة من زاوية العلوم السياسية، وتأملناها من خلال منظور العلاقات الدولية، وفقاً للمفاهيم الأكاديمية المعتمدة في الكليات المتخصصة، نطمئن الاطمئنان الكامل إلى أن مضامين هذه الوثيقة، وبمراعاة الظروف الحالية التي يمرّ بها العالم، تُعدُّ إطاراً مناسباً للمخارج من الأزمة العالمية التي من مظاهرها المتفاقمة انتهاكُ القوانين الدولية، وخرقُ المواثيق والإعلانات والأوفاق والعهود ذات الصلة، وممارسةُ الغطرسة والتكبّر والعناد والتعنت والاعتداد الزائد بالقوة والقدرة والموارد الفائضة، دون مراعاة للمصالح الإنسانية التي لا يجوز التفريط فيها أو الإضرار بها، أو تجاوزها بأية حال من الأحوال، وتحت أي ظرف من الظروف السائدة أو الطارئة.

هذه الوثيقة، التي تستحق أن تُوصف بأنها تاريخية بالمقاييس العالمية المعتمدة، تضعنا بإزاء تطور مثير للانتباه من وجهة النظر القانونية، في سياق الحلول المطروحة على شتى المستويات، للتعامل مع التهديدات الناتجة عن تفاحش ظواهر التطرف والتعصب والطائفية، ولمكافحة الإرهاب بكل أشكاله، والتصدّي لموجات الكراهية والعنصرية والتمييز العرقي والديني والثقافي. فالقضايا التي تناولتها الوثيقة هي قضايا ذات أهمية بالغة، لأنها في مجموعها وفي عمقها، قضايا إنسانية تعاني البشرية جمعاء من مضاعفات آثارها، وتمثل المشاكل المترتبة على عدم معالجتها بالأساليب المقنعة وبالوسائل المجدية، تهديدات للسلام الإنساني، وللأمن الدولي، وللوئام العالمي.

وتكتسب هذه الوثيقة شرعيتها من مصدرين رئيسَيْن اثنين؛ أولهما أنها

صدرت عن مؤتمر إسلامي دولي عقد بجوار بيت الله الحرام، شارك فيه علماء الأمة الإسلامية وفقهاؤها ومفتوها ومفكروها وأكاديميوها وذوو الرأي والمعرفة والخبرة والغيرة والدراية، وهؤلاء يشكلون الصفوة المختارة من أقطاب العلم والفكر والبصر بحقائق الأمور، والمعرفة بمشكلات العصر، والإحاطة بالقضايا التي تستأثر باهتمامات العالم، وثانيهما أنها انبثقت من رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، الذي يوصف بحق وحقيق، بأنه حكيم العرب والمسلمين في هذا العصر، والقائد المؤتمن على البقاع المقدسة التي هي وديعة لدى المملكة العربية السعودية. وكلا العنصرين يؤثر التأثير القوي على التوجّهات العامة لهذه الوثيقة التي تُعدّ ميثاقاً إنسانياً يؤسّس لنظام عالمي جديد يقوم على قواعد العدالة والإنصاف والمساواة والاحترام المتبادل ومبادئ حقوق الإنسان، عالم هو أملُ الإنسانية اليوم، ومطمح القلوب المؤمنة بقيم الحق وبمبادئ العدل والعدالة والسلام والمساواة بين البشر والأخوة الإنسانية.

لقد درستُ بشكل موسَّع ومتعمّق، وعلى مدى أربعة عقود، المواثيقَ والأوفاق والإعلانات والعهود الدولية، من ميثاق الأمم المتحدة، إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، إلى ميثاق الاتحاد الأوروبي، وميثاق اليونسكو، وقرارات محكمة العدل الدولية وغيرها، فلم أشعر بالارتياح القلبي والاطمئنان العقلي كما شعرت بهما حين قرأت بتمعنٍ وتبصّر وتـأنٍّ (وثيقة مكة المكرمة)، فقارنت بينها وبين هذه المواثيق جميعاً، لأجدني أمام إضافة شديدة الأهمية، هي، بالمقياس القانوني الصرف، قيمةٌ مضاف للقانون الدولي، جديرة بأن تعمم وتطبق ويستأنس بها في سنّ القوانين، والبناء عليها في البحث عن حلول للمشكلات الدولية، وفي إيجاد المخارج من الأزمات التي تحاصر الإنسانية في مناطق شتى من العالم، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فهذه الوثيقة، التي يمكن أن نقول إنها من الوثائق التأصيلية والتأسيسية النادرة في هذا العصر، تسعى لتحقيق صالح البشرية، وتعزيز القيم النبيلة، وبناء جسور المحبة والوئام الإنساني، والتصدّي لممارسات الظلم والعدوان والاحتلال واغتصاب حقوق الشعوب والصدام الحضاري والصراع الثقافي والاحتدام الطائفي ومكافحة الكراهية بجميع أنواعها. لقد ابتكرت هذه الوثيقة مفاهيم جديدة صاغتها في عبارات ذات دلالة عميقة، من مثل (الشراكة الحضارية)، و(المشتركات الجامعة)، و(مكونات المجتمع الإنساني)، و(الاختلاف بين الأمم في معتقداتها وطبائعها وطرائق تفكيرها قدر إلهي)، و(التآزر لوقف تدمير الإنسان والعمران)، و(القيم العادلة لا تقبل التجزئة)، و(معادلة العيش المشترك)،

و(المواطنة الشاملة)، و(الاستحقاق المتبادل)، و(إصلاح الخلل الحضاري الذي يعدُّ الإرهابُ فرعاً منه)، و(أصل الأديان واحد وشرائعها ومناهجها متعددة)، و(تجفيف مسببات الصراع الديني والإثني)، و(الاعتراف الفاعل بالآخر)، و(الاندماج الوطني الإيجابي)، و(ضلال منهجي)، و(مراعاة الوجدان العام وسكينته المجتمعية)، و(الإسلاموفوبيا وليدة عدم المعرفة بحقيقة الإسلام)، و(التنوّع الوطني)، و(الحقوق العادلة). فهذه جميعُها مفاهيم تأصيلية مبتكرة لا نجد لها مثيلاً في مصادر القانون الدولي، بهذه الصياغات المدققة والمُحْكَمَة والمتقنة، أو بأخرى قريبة منها.

تلك هي الإضافات المثقلة بالحمولة الفكرية والقانونية، التي جاءت بها وثيقة مكة المكرمة، لتُغني منظومة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وتؤسّس عهداً حقوقياً جديداً قصرت جهودُ فقهاء القانون الدولي عن إرساء قواعده، في هذه المرحلة الحرجة التي يمرّ بها العالم، في ظل تَصَاعُدِ موجات الكراهية والعنصرية وازدراء الأديان، وتأجيج النزعات العنصرية، والنزوات الطائفية، والانتهاكات المتواصلة، والممنهجة أيضاً، للقوانين الدولية بشتى الطرق الملتوية والمعبدة في آن واحد. وهو الأمر الذي أضفى على هذه الوثيقة أهميةً بالغةً، بحسب المقاييس العلمية والفقهية، وبالمعايير الفكرية والقانونية، مما جعلها تَتَصَدَّرُ المواثيق الدولية، إذا ما أردنا أن نحكم عليها من منظور قانوني محض، ونضعها حيث يجب أن توضع وثيقةٌ بمثل ثقلها وقيمتها ومنزلتها، بين النصوص القانونية والفكرية التأصيلية المعاصرة.

وإذا ما اعتبرنا أن مفهوم القيمة المضافة هو من المفاهيم الاقتصادية الحديثة، فإن إطلاق صفة (القيمة المضافة) على وثيقة مكة المكرمة، لا يجانب الحقيقة ولا يخالف طبائع الأمور؛ لأنها وثيقة تأسيسية تأصيلية رائدة لنظام قانوني عالمي، حقيق بأن يكون قاعدةَ انطلاق لعصر جديد ترفرف في سمائه رايات السلام، ويعمّ فيه الخيرُ الإنسانية جمعاء.

وتلكم، وأيّم الحق، هي القيمة المضافة للقانون الدولي التي جاءت بها هذه الوثيقة التاريخية.

وثيقة مكة المكرمة :
رؤية جديدة من الهدي الإسلامي
في القرن الخامس عشر للهجرة/ الحادي والعشرين للميلاد

د. عبد الإله ابن عرفة
المستشار الثقافي للمدير العام للإيسيسكو

> من عناصر الجِدَّة أن الوثيقة تطرح عدة قضايا راهنة...، تقرر مجموعة من المبادئ الكبرى

تنقسم «وثيقة مكة المكرمة» التي أصدرتها رابطة العالم الإسلامي إلى قسمين، يتضمن القسم الأول «الديباجة»، ويتضمن القسم الثاني «المواد».

أولاً : الديباجة

ففي القسم الأول تتحدث الوثيقة عن أربعة محددات: أولها شرف المكان والزمان، فالمكان مكة المكرمة، والزمان العشر الأواخر من رمضان المبارك 1440 للهجرة.

أما المحدد الثاني فيتعلق بتعريف «وثيقة مكة المكرمة» بأنها هدي إسلامي يستمد من «صحيفة المدينة المنورة».

وثالث المحددات يبيِّن الجهة المسؤولة عن الوثيقة وهي كبار علماء الأمة الإسلامية.

أما المحدد الرابع والأخير، فيتعلق بأهداف الوثيقة ويحصرها في أربعة، هي: أولا، المسلمون جزء من العالم، وهم يرغبون في التواصل مع كافة مكوناته الحضارية. ثانيًا، تهدف الوثيقة أيضًا إلى تعزيز القيم الإنسانية. ثالثًا، كما تهدف إلى بناء جسور المحبة والوئام الإنساني. رابعًا وأخيرًا، تهدف الوثيقة أيضًا إلى التصدي لممارسات الظلم والصدام الحضاري وسلبيات الكراهية.

ثانياً : المواد

تنص الوثيقة في القسم الثاني على مجموعة من الأسس والمبادئ، وتتكون من مادة، تتوزع هذه المواد بين مبادئ عامة، ومحاذير، ومجالات عمل، وآليات عمل، وقضايا، ومادة أخيرة تحدد جهة المسؤولية والاختصاص في الشأن الديني للأمة حصريّاً في مؤسسة العلماء. كما أنها تؤكد على العمق الإسلامي كأحد مكامن القوة.

وتندرج هذه الوثيقة في إطار سياق المبادئ الكبرى للعيش المشترك التي حددتها «صحيفة المدينة المنورة»، والتي تنطلق من مجموعة من القواعد والضوابط المبثوثة في نص «وثيقة مكة المكرمة» حول وحدة المصدر التشريعي للمسلمين، وعدم وجود تعارض بين نصوصه، وأهمية الموازنة بين ما هو جزئي وما هو كلي، والاهتمام بالسياقات، وربط الأوامر والنواهي بمنظومة المصالح والمفاسد، ومراعاة التطور والواقع الإنساني، والنظر في المآلات، واستحضار البعد الإنساني وقيم الرحمة والوُسع والاستيعاب للاختلاف.

من عناصر الجِدَّة أن الوثيقة تطرح عدة قضايا راهنة تتعلق بمسألة الحقوق والحريات الفردية، والمواطنة الشاملة، وتمكين المرأة في مختلف الوظائف بما فيها الوظائف الدينية، والولاء للدولة الوطنية، وتعزيز هوية الشباب المسلم وفق مرتكزات خمس، وأهمية مراعاة الظرفية المكانية والزمانية في الفتوى ومنع تصدير الفتاوي تأكيدًا على أهمية احترام مبدأ سيادة الدول في قوانينها وشؤونها العامة. كما تميز الوثيقة بين الدين في سموه وثباته،

وبين أنواع التدين في تغيرها ومحدوديتها. وقضايا تهم مستقبل الإنسان في حماية البيئة والأسرة كنواة أساسية للاجتماع الإنساني. وهي قضايا جديدة في التداول الإسلامي والتفاعل الإنساني. ولا تكتفي الوثيقة بمخاطبة أهل الأديان، بل تضيف إليهم أيضاً أصحاب المذاهب الفلسفية مما يوسع دائرة الحوار مع الجميع على قاعدة التعاون والمحبة.

تقرر الوثيقة مجموعة من المبادئ الكبرى حيث تنص المادة الأولى على مبدأ الآدمية المشتركة مصداقًا لقوله تعالى : ﴿ **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم** ﴾، وفي سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام كما بينتها «صحيفة المدينة المنورة»، وأيضًا في سيرة الخلفاء الراشدين من بعده كوصية الإمام -علي كرّم الله وجهه- لعامله إلى مصر حيث أوصاه بتقرير نفس المبدأ حين قال : «الناس صنفان إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق». وينتج عن تقرير هذا المبدأ الشامل مبدأ ثان تنص عليه المادة الثانية يتجلى في رفض الاستعلاء والعنصرية لأن الناس متساوون في الخلق ومشتركون في الإنسانية، فلا يجوز التَّسَوُّر على هذا المبدأ لاعتبارات عنصرية.

ثم إن هذه المساواة بين بني البشر لا تستثني أحدًا بل تغتني بالتنوع الذي هو قدَر إنساني وحُكْم إلهي كما تنص على ذلك المادة الثالثة. وإذا كان التنوع قدَرا، فإن الأقدار لا تُنازع بل تُعاش. والتنوع صنفان، صنف لا يد للإنسان فيه، وصنف يكتسب من الحياة وظروفها الزمانية والمكانية التي يعيشها الناس. وينتج عن تقرير التنوع مبدأ آخر تنص عليه المادة الرابعة، يستدعي التعاون والشراكة الحضارية.

ومن مظاهر التنوع وتجلياته في المجال الديني هو أنه إذا كان أصل الإيمان واحداً، فإن الشرائع والمناهج الحياتية متعددة كما تنص على ذلك المادة الخامسة.

ولأن تجليات هذا الإيمان متعددة، فإن الرؤى تتنوع والنماذج الحضارية تتعدد، مما قد يؤدي إلى نشوء الخلاف بين معتنقي هذه الأصول الكبرى وأتباعها، لذلك ينبغي اعتماد الحوار الحضاري آلية للتفاهم مع الآخر كما تنص على ذلك المادة السادسة.

وحيث إن الدين واحد والأصل الإيماني مشترك، فإن المادة السابعة تقرر أن أنواع التدين متعددة وأنماط الاعتقادات متنوعة، لهذا ينبغي التمييز بين الدين والتدين، والحرص على عدم الخلط بينهما حتى لا يحمل الثاني على الأول مما قد يؤدي إلى سوء التأويل ويَؤُول إلى الانحراف.

ومن آليات الحوار الحضاري وتجلياته وثماره التآزرُ لوقف تدمير الإنسان والعمران التي تنص عليها المادة الثامنة،

والتأسيس لعقد تحالفات حول قضايا تهم المحافظة على المصالح العليا للإنسانية، ومن ذلك التحالف ضد الإرهاب.

ويستتبع هذا التآزر ما تقرره المادة التاسعة من ضرورة سن التشريعات اللازمة ضد كل من يخالف الإجماع الإنساني بنشر ثقافة الكراهية أو التحريض على العنف والإرهاب والصدام.

ثم تنتقل الوثيقة في المادة العاشرة إلى تأكيد حقيقة تاريخية تشوش عليها الصور النمطية عن الإسلام، وهي حقيقة مساهمة المسلمين في البناء الحضاري الإنساني العام، وما يمكن أن يقدموه اليوم من حلول للأزمات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية التي أصبحت تهدد الإنسانية في ظل العولمة الكاسحة.

وفي هذا السياق، تقرر المادة الحادية عشرة وحدة القيم الإنسانية، وفي مقدمتها تحقيق العدل لأنه أساس العمران، وضرورة تشكيل رأي عام عالمي حول هذه القيم المشتركة ورفض كافة أنواع القهر والاستعلاء.

وتواصل الوثيقة تحديد مجالات التعاون المشتركة بين الإنسانية كما تنص على ذلك المادة الثانية عشرة في ضرورة التعاون من أجل حماية البيئة.

ثم تعود الوثيقة في المادة الثالثة عشرة لتقرير نتائج مبدأ رفض الاستعلاء الذي سبق بيانه في المادة الثانية بإلحاق أطروحة الصراع الحضاري ضمن الأشكال المعاصرة التي تنشر الكراهية والتخويف من الآخر والعدوان عليه والعنصرية ضده والعُلُوِّ في الأرض ورفض التعاون والتكامل بين الحضارات.

وينتج عن القول بالصدام وتأجيج الصراع ما تقرره المادة الرابعة عشرة من مخاطر نسف كل مبادئ المشتركات الإنسانية ووحدة المصير البشري عبر تجذير الكراهية وتأجيج الصراع داخل الوطن الواحد وبين الشعوب المختلفة بدل تحقيق العيش المشترك والانسجام الاجتماعي الداخلي والخارجي.

ثم تنتقل الوثيقة في المادة الخامسة عشرة إلى التمثيل على هذه الكراهية بظاهرة التخويف من الإسلام أو ما يعرف بالإسلاموفوبيا، وتقرر أن هذه الظاهرة على نوعين: نوع عرضي ناتج عن عدم المعرفة بالإسلام وحضارته، ويمكن إصلاحه بزيادة العلم بهذا الدين وإسهامات حضارته؛ ونوع ثان مرضي يعكس ما في النفس من اختلالات وأدواء وكراهية، وهذا يحتاج إلى معالجة أعمق.

ثم تتحول الوثيقة في المادة السادسة عشرة إلى تحديد مجموعة من التحديات التي تواجه الإنسانية في مجملها، وهي تحديات ذات صبغة أخلاقية واجتماعية وبيئية وأسرية، وتدعو إلى ضرورة التعاون من أجل رفع هذه التحديات التي تهدد مصير الإنسانية والرمي بها على طريق مجهول.

وتمثل الوثيقة لهذه التحديات في المادة السابعة عشرة بطرح قضية الحريات الشخصية أو الفردية التي أصبحت من أبرز المواضيع المتداولة عالميا، وتُقرِّر أنه ينبغي تأطير هذه الحريات الفردية بمجموعة من الضوابط القانونية والدستورية والأخلاقية والقيمية حتى لا تتسبب في تدمير القيم الإنسانية المشتركة والمنظومات الاجتماعية التي تطلَّب بناؤها والتوافق بشأنها مئات السنين.

ومن المحاذير التي تنتج عن تقرير المبدأ السابق، ما تنص عليه المادة الثامنة عشرة برفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم المساس بسيادتها تحت مبررات خارجية لا تنسجم مع النمو الطبيعي الداخلي لكل دولة وثوابتها وتجربتها التاريخية وتنوع مكوناتها في حفظ السلم الاجتماعي.

ومن أوجه التعاون المشترك ما تقرره المادة التاسعة عشرة من ضرورة استلهام النماذج والتجارب الناجحة عالميا في ردع الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة، وترشيد الاستهلاك وعدم استنزاف المقدرات وهدر الثروات.

وتخلص الوثيقة في المادة العشرين إلى أهمية تحصين المجتمعات المسلمة من كل أشكال الاختراق، وإناطة المسؤولية في ذلك بالمؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسة العلماء وهيئات المجتمع المدني وكل منصات التأثير نحو نشر الإسلام الوسطي المعتدل الذي دأبت عليه المجتمعات المسلمة عبر تاريخها الطويل.

ثم تقرر الوثيقة في المادة الحادية والعشرين وجهًا آخر من أوجه التعاون والمسؤولية الملقاة على عاتق القيادات العالمية من أجل تحقيق العيش المشترك وإنجاح التجربة الإنسانية في وحدة أهدافها ومصيرها.

وبناء على المبدأ السابق، تقرر الوثيقة في المادة الثانية والعشرين فكرة توجد بالقوة في أدبيات المسلمين ونصوصهم المؤسسة، وهي قضية المواطنة الشاملة في مقابل المواطنة الجزئية، فلكل منهما متطلبات وضوابط ينبغي مراعاتها، وعدم حمل الواحدة على الأخرى. فما يجوز خارجيا قد لا يجوز داخليا. فالمواطنة الشاملة تكفل حقوقا لكنها تُرتِّب أيضًا واجبات. وهناك قضايا تتطلب التضامن الإنساني لكنها يجب أن تبقى في إطار ما تسمح به القوانين والتشريعات والدساتير وعدم السماح بانتهاك الإجماع الوطني في كل دولة وبلد.

وتعود الوثيقة مرة أخرى في المادة الثالثة والعشرين إلى تجريم كل اعتداء على المقدسات وأماكن العبادة وكفالة حرية الولوج إليها ومراعاة حرمتها.

ثم تقرر المادة الرابعة والعشرون أهمية معالجة جذور الاختلالات العامة والفوارق الاجتماعية التي تتغذى عليها خطابات المظلومية لتبرير العنف والإرهاب

والكراهية، وهي اختلالات تتعلق بمعالجة آفات الجوع والفقر والمرض والجهل والتمييز العنصري، وتربط إصلاح هذه الاختلالات بالمؤسسات والجهات المسؤولة عن ذلك.

ومن المداخل المهمة والجديدة في هذه الوثيقة ما تقرره المادة الخامسة والعشرون حول ضرورة التمكين المشروع للمرأة في جميع الوظائف بما في ذلك الوظائف الدينية، وذلك بحفظ كرامتها وعدم تسييس قضيتها أو التذرع بذلك للتدخل في شؤون الدول والمس بسيادتها ونظامها الاجتماعي ومخالفة نصوصها التشريعية.

وتبعًا لذلك، تواصل الوثيقة في المادة السادسة والعشرين تحديد الفئات الاجتماعية الأخرى ذات الأولوية في الحماية والتمكين مثل الطفولة التي ينبغي حماية حقوقها وكفالتها.

ثم تنتقل الوثيقة إلى فئة اجتماعية أخرى في المادة السابعة والعشرين، وهي فئة الشباب الذي هو طاقة المجتمعات ومستقبلها والأكثر عرضةً للاستقطاب من التيارات المنحرفة، من خلال تعزيز مرتكزات الهوية الخمس، وهي: الدين، والوطن، والثقافة، واللغة، والتاريخ. فالدين لله، والوطن للجميع، واللغة وعاء حضاري، والثقافة انتماء قيمي مادي وغير مادي، والتاريخ معالم وشواهد. وتقترح الوثيقة ضرورة إطلاق منتدى عالمي لشؤون الشباب.

ثم تقرر المادة الثامنة والعشرون تجاوز الشعارات الشكلية والتركيز على الفاعلية والأثر الإيجابي الملموس في القضايا الحيوية التي تهم الإنسانية جمعاء.

وختامًا تؤكد الوثيقة في المادة التاسعة والعشرين على حصرية التحدث باسم الأمة وإبرام شؤونها في مؤسسة العلماء لتقطع الطريق على كل الأدعياء ومروجي الكراهية والعنف والإرهاب، وتقرر عدم تصدير الفتوى واعتبار مناطاتها الزمانية والمكانية. فمؤسسة العلماء هي الأقدر على مراعاة مصلحة الشعوب المسلمة والتعاون مع باقي الشعوب الإنسانية لصالح البشرية جمعاء.

نظرات تربوية في وثيقة مكة المكرمة

ذ. عادل بوراوي
المشرف على مديرية التربية في الإيسيسكو

> فهي مذكرة تفاهم بالمعنى الإنساني والحضاري الشامل، إذ هي مذكرةٌ للمسلمين وللبشرية قاطبةً

إذا جاز لي أن أستعير من المصطلحات والتسميات الحديثة وصفاً وتسميةً لوثيقة مكة المكرمة، فسأصفها بأنها مذكرة تفاهم إنسانية. وليس المقصود بمذكرة التفاهم ذلك المعنى التقني والبروتوكولي الضيق لمذكرات التفاهم التي توقّع بين جهتيْن متعاونتيْن، وإنما المقصود أشملُ وأعمق من ذلك بكثير. فهي مذكرة تفاهم بالمعنى الإنساني والحضاري الشامل، إذ هي مذكِّرةٌ للمسلمين وللبشرية قاطبةً باعتبار اضطلاعها بمسؤولية التذكير التي هي مسؤولية الأنبياء وورثتِهم من العلماء، لقوله تعالى: «وذكّر فإن الذكرى تنفع المؤمنين»، وهي تُرسي من جديدٍ ومن منظور إسلامي وإنساني شامل أسساً متينة للتعايش والتفاهم والتعارف، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الناسُ إنّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائلَ لتَعارَفوا إنّ أكرمَكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليمٌ خبير ﴾.

والقارئُ المتمعّن في موادّ الوثيقة، إذا ما نظر فيها بعين التربويّ الفاحص، وجدها تؤكّد الأبعاد التربوية بالغة الأهمية في بناء جسور المحبة والوئام الإنساني وفي التصدي لدعوات الصدام وتيارات الكراهية والاستعلاء العنصري. ففضلاً عن المادة العشرين في الوثيقة التي أكّدت أنّ «تحصين المجتمعات المسلمة مسؤولية مؤسسات التربية والتعليم بمناهجها ومعلّميها وأدواتها ذوات الصلة»، نجد الموادَّ الخمسَ الأولى من الوثيقة في صفحتها الثانية، وهي المواد التي تشكّل المنطلقات والمرجعيات النظرية والمبدئية، وثيقةَ الصلةِ بالبناء التربوي للفرد والمجتمع وبترسيخ قِيَم الإنصافِ والإتاحة والنجاعة والجودة والتنوُّع والتشاركية. وهي القيمُ نفسُها التي تشكّلُ الإطار القيَميَّ المرجعيَّ للمنظومات التربوية المنشودة، كما عُبِّر عن ذلك في الهدفِ الرابع من أهداف التنمية المستدامة لعام الخاص بالتربية والتعليم «ضمان التعليم الجيّد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع».

وحيث إنّ التربية بمختلف تخصّصاتها ومجالاتها وفروعها هي الميدانُ العمليُّ لإعْمالِ التوجهات وإنفاذِ المبادئ وترسيخ القيم وتنمية السلوك الإيجابي القويم، فقد أحالَت «وثيقة مكة المكرمة» بموادّها المتنوّعة على مختلف المجالات والتخصصات التربوية. وإذا نظرنا في مضمون المادة السادسة المُصَدَّرة بعبارة «الحوار الحضاري أفضل السبل إلى التفاهم السوي مع الآخر»، وجدناه معبِّراً تعبيراً دقيقاً عن الأهداف والنتائج التي تسعى إلى تحقيقها التربيةُ على الحوار والسلام. وفي المادة الثانية عشرة إحالةٌ مباشرة على التربية البيئية. وفي بقية المواد إحالات واضحة على التربية الأسرية والتربية المدنية والتربية على المواطنة ومحو الأمية وتعليم الكبار وتعليم الفتيات والنساء والتربية ما قبل المدرسية والتربية الاتصالية والإعلامية. ويستدعي إنفاذُ الأبعاد التربوية في الوثيقة

على أرض الواقع وتحويلُ ما تتضمّنه من مبادئَ رفيعة وقيم سامية وأفكار بنّاءة إلى ممارسات مشهودة وراسخة في السلوك اليومي للأفراد والجماعات الاعتمادَ على ثلاث آليات رئيسة: أُولاها آلية التعريف والتوعية، وتتمّ على مستوى أصحاب القرار والمسؤولين التربويين في الدول الأعضاء وفي المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات الاهتمامات المشتركة، وذلك من خلال تنظيم لقاءات واجتماعات مباشرة مع أصحاب القرار وكبار المسؤولين التربويّين للتعريف بالوثيقة والدعوة إلى اعتمادها وثيقةً مرجعية تربوية تُغني بها الدول الأعضاء موادّ فلسفتها التربوية الوطنية وتستند إليها في رسم سياساتها التعليمية المستقبلية وتُدمج نصوصَها في مناهجها التعليمية. والآلية الثانية هي آلية التدريب والتأهيل التربوي، وتتمّ على مستوى الأطر التربوية والتعليمية، وخاصةً تلك التي تدرّس الموادّ الإنسانية والاجتماعية في مختلف مراحل التعليم. وذلك من خلال أوراش العمل والأنشطة التدريبية الموجَّهَة إلى خبراء المناهج والمُشرفين والمُوجّهين التربويين ومدرّسي الموادّ الإنسانية والاجتماعية. وأمّا الآلية الثالثة، فهي آلية العمل الميداني المباشر الموجّه إلى مختلف فئات المجتمع، من خلال مشاريعَ مندمجة يتضافر فيها البعد التربوي مع البعد التنموي، ويتم من خلالها تنزيل قيم التعاون والكرامة الإنسانية والتكافل والإخاء والتراحم على أرض الواقع، بتوفير الفرص التي تتيح للناس، وخاصة الفئات المهمشة منهم، أوضاعاً معيشية أفضلَ. ولعلّ مبادرات ومشاريع التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات المتحرّرات من الأميّة تُعَدّ خيرَ مثال على نجاعة هذه الآلية في إحداث الأثر المرجوّ منها.

ومُجمَلُ القول أن وثيقة مكة المكرّمة تستحضر، إلى جانب أبعادها الثقافية والحضارية الشاملة، مختلف عناصر العملية التربوية البانية للقيم الإنسانية المشترَكة والمعزِّزة للسلوك الإيجابي لدى الناشئة والشباب. وهي تُعَدّ مِن ثَمّة وثيقة تربوية مرجعية سيكون لها، بمشيئة الله، ومن خلال تضافر الجهود من الجهات المعنية بالشأن التربوي على الصعيدَيْن الإسلامي والدولي، دورٌ بالغ الأهمية في تعزيز منظومة القيم في مجتمعاتنا من خلال التربية والتعليم.

والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

العيش
المشترك

وثيقة مكة المكرمة :

إعلان بداية عهد جديد في التعاون الدولي والإنساني لنشر قيم السلام والوئام والعيش المشترك

د. المحجوب بنسعيد

المشرف على مركز الإعلام والاتصال في الإيسيسكو

المبادرات التي وردت في وثيقة مكة المكرمة، تمثل مشروعات حضارية ذات أبعاد إنسانية قابلة للتنفيذ، باعتبارها تقدم للعالم رؤية إسلامية جديدة، قائمة على الانفتاح على متغيرات العصر، وللإسهام في معالجة القضايا الإنسانية

تعد وثيقة مكة المكرمة وثيقة علمية رفيعة المستوى صادرة عن أهل الاختصاص والحكماء في مجالات معرفية مختلفة من العالم الإسلامي، وليست توصيات عادية أو انطباعات ظرفية أو تأويلات لجماعات ضالة أقصائية ومتطرفة. أنها تمثل صوت الحكمة في العالم الإسلامي الذي ينبغي أن يستمع إليه الغرب ومن يتهمون الإسلام والمسلمين بما ليس فيهم. وتكتسب مصداقيتها الشرعية والعلمية والفكرية من كونها اعتمدت من 1200 عالم ومفكر من مختلف المذاهب والطوائف، المشاركون في المؤتمر الإسلامي الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة خلال الفترة من 27 إلى 29 مايو 2019 حول (قيم الوسطية والاعتدال في نصوص القرآن والسنة)، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

كما أن الوثيقة تاريخية من الأهمية بمكان انطلقت من الرؤية الشمولية والثاقبة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، واستلهمت من حكمته البالغة، فجاءت بمثابة خريطة الطريق للعمل الإسلامي المشترك. وحددت بشمولية وعمق وبعد نظر استراتيجي مجالات وآفاق العمل الإسلامي المشترك.

وتمثل الوثيقة قيمة مضافة متميزة عما سبقها من الإعلانات والبيانات ذات الصلة بالموضوع، حيث كانت وثيقة عملية وميدانية ومتفائلة، وليست نائحة وبكائية، واحترمت الآخر، ودافعت عن وجهة نظر إسلامية متبصرة ومتفاعلة مع الأحداث الراهنة، ومع القرارات والإعلانات الدولية ذات الصلة بقضايا الحوار والتعايش بين أتباع الأديان واحترام التنوع الثقافي والديني وحقوق الإنسان. ويمكن القول بأن المبادرات التي وردت في وثيقة مكة المكرمة، تمثل مشروعات حضارية ذات أبعاد إنسانية قابلة للتنفيذ، باعتبارها تقدم للعالم رؤية إسلامية جديدة، قائمة على الانفتاح على متغيرات العصر، وللإسهام في معالجة القضايا الإنسانية التي تستقطب اهتمامات الأسرة الدولية، وللانخراط في صلب الحركة الإنسانية الواعية التي ترمي إلى تعزيز قيم الحوار والتفاهم والتعايش والوئام والاحترام المتبادل التي جاء بها ديننا الحنيف، وبشرت بها الديانات السماوية كافة.

ولذلك اقترح معالي المدير العام للإيسيسكو رفع وثيقة مكة المكرمة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والبرلمان الأوروبي، واليونسكو، وإقامة ندوات دولية في بعض العواصم العالمية لشرح مضامين الوثيقة. و تأسيس جائزة تحت اسم (جائزة وثيقة مكة المكرمة) لأفضل بلد يطبق الوثيقة، وتشرف عليها رابطة العالم الإسلامي والإيسيسكو.

إن التوقيت الذي صدرت فيه الوثيقة يكتسي أهمية بالغة ورمزية فائقة الدلالة على المستوى الإسلامي والدولي، حيث

استفحل انتشار خطاب الكراهية مع اكتساح الأحزاب اليمينية المتطرفة للساحة السياسية في المجتمعات الأوروبية، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ لظاهرة التخويف من الإسلام (الإسلاموفوبيا). وقد أعلن مرصد الإسلاموفوبيا التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، أن التمييز والتعصب ضد المسلمين بلغا أعلى مستوياتهما نهاية 2018.

وفي هذا الجانب نقدم المعطيات التالية :

1. جاءت وثيقة مكة المكرمة لتعزز المبادرات الإسلامية لمعالجة ظاهرة الإسلاموفوبيا، وتعطيها دفعة قوية، وتحدد لها آفاقا جديدة. كما رسمت خارطة طريق لمقاربة جديدة تتسم بالانتقال من مرحلة التصدي لظاهرة لإسلاموفوبيا من موقع دفاعي إلى تبني استراتيجية شاملة ومندمجة تقطع مع سياسة ردود الأفعال الآنية، وتستند إلى رؤية موضوعية لدور التعريف بالثقافة والحضارة الإسلامية في مواجهة تداعيات الظاهرة ،و تعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات الإعلامية والجمعيات المهنية للإعلاميين خارج العالم الإسلامي، والمساهمة في حماية الحقوق المدنية والثقافية للأقليات المسلمة في العالم، ومؤازرتهم من خلال تعزيز التشاور والتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني الدولية المهتمة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات ونبذ التمييز العنصري والكراهية والإساءة للأديان.
2. تم اعتماد وثيقة مكة المكرمة في وقت أصبحت الإساءة إلى الإسلام والمسلمين تتم في صور جديدة تخرق قواعد القانون الدولي المنظمة لحقوق الإنسان وللإعلام، فتطورت بفعل ذلك أساليب الخرق وآلياته، بحيث انتقلت الإساءة من بطون الكتب، والموسوعات، ودوائر المعارف، والدراسات الاستشراقية، إلى الأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزية والشبكة العنكبوتية. وبواسطة هذه الوسائل تزايدت الخروقات القانونية في الإعلام الغربي، وعملت على تشويه صورة الإسلام والمسلمين في أوساط النخب الأوروبية، بل وعلى الصعيد العالمي، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والثقافية. وقد شكل هذا النشر وهذه الإساءة خرقاً متعمداً لقواعد القانون الدولي، وضرباً في الصميم لمضامين وثائق الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.
3. تزامن اعتماد وثيقة مكة المكرمة مع فترة بدأت الدعوات تتصاعد من داخل الأمم المتحدة، وفي الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان، من أجل وضع قانون دولي ملزم لردع ولمنع انتشار هذه الظاهرة، ينسجم مع مقتضيات احترام الأديان. كما ازداد إدراك المجتمع الدولي بأن ظاهرة الإسلاموفوبيا هي ضد حركة التاريخ، وضد القانون الدولي، وضد إرادة حكماء العالم. بل هي قضيةً من القضايا الخطيرة التي تهدّد الأمن

والسلم الدوليين، ولذلك دعا المجتمع الدوليَّ بعامة، إلى مقاومة هذه الظاهرة الخطيرة، ليس فقط لأنها تستهدف الإسلام والمسلمين، ولكن لأنها تسيء إلى الإنسانية جمعاء، وتحارب القيم والمثل العليا، وتَتعَارَضُ مع مبادئ حقوق الإنسان ومع أحكام القانون الدولي.

4. واكبت وثيقة مكة المكرمة الاهتمام الدولي بالقضايا الدينية الذي ظهر خلال السنين الأخيرة داخل الأمم المتحدة وخاصة داخل جهازين مهمين وهما الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، وازدياد الوعي بأهمية مكانة الدين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومكانته في أجهزة الأمم المتحدة المهتمة بالموضوع. لقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 11 أبريل 2011 على القرار رقم 65/224. الذي يمنع الإساءة للأديان ويحث على الحد من خطاب الكراهية. لكن لم يتم بعد تفعيل هذا القرار، وذلك ما اقترحته وثيقة مكة المكرمة ووضعت أرضيته المناسبة عندما دعت سن التشريعات الرادعة لمروجي الكراهية، والمحرضين على العنف والإرهاب والصدام الحضاري على مستوى العالم الإسلامي والدولي.

5. ظهرت في الساحة الأوروبية مؤخرا مبادرات وقرارات في اتجاه الحد من الكراهية والإساءة للأديان واحترام حقوق الأقليات الدينية. وهي مستجدات تعزز الاختيارات الحضارية والمبادرات الحقوقية والانسانية التي تضمنتها وثيقة مكة مكرمة. ومن هذه المبادرات مصادقة البرلمان الفرنسي يوم 9 يوليو 2019 على قوانين ضد ترويج خطاب الكراهية في منصات الأنترنيت. وقبله مصادقة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي اعتبر أن الإساءة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ليست نوعا من حرية التعبير والرأي. كما أن مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الإنسان والمتعاطفة مع قضايا المهاجرين واللاجئين والأقليات الدينية في أوربا، وبعض المنابر الإعلامية المنصفة والملتزمة بالقانون الدولي للإعلام وأخلاقيات الإعلام المتعارف عليها دوليا، بدأت تتخلص من سياسة الكيل بمكيالين، وأصبحت تشكل قوة ضاغطة في التأثير على الرأي العام لكي يناهض خطاب الكراهية ونشر قيم التسامح والإخاء والسلم لسد الطريق في وجه المتطرفين من كل الملل والنحل.

6. جاءت الوثيقة في وقت مناسب جدا على مستوى العالم الإسلامي. فالحكومات في الدول الإسلامية تولي حاليا لموضوع الحوار والوسطية والاعتدال اهتماما بالغا، كما وضعت جلها استراتيجيات وطنية تربوية وثقافية واعلامية واقتصادية وأمنية واستخباراتية لاستئصال جذور الإرهاب وحماية الشباب من الغلو والتطرف وحثه على التشبع بقيم المواطنة الصالحة

والمساهمة في التنمية المجتمعية. وعلى مستوى المنظمات الإسلامية، قام معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي بجهود كبيرة في التعريف بالإسلام ورسالته العالمية والإنسانية السمحه في أوساط القرار السياسي والديني في أمريكا، وأوربا، وروسيا، وإفريقيا، مما ساهم في خلخلة الصور النمطية السلبية عن القيادات الدينية المسلمة لدى الغربيين. وشرعت منظمة التعاون الإسلامي والإيسيسكو في وضع خطط عمل وبرامج وأنشطة متعددة ومتنوعة لمعالجة ظاهرة الإسلاموفوبيا من خلال تشخيص مظاهرها وأبعادها واقتراح الحلول للحد منها. كما أن مؤتمر وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي طالب الأمم المتحدة بإعلان يوم 15 مارس يوما عالميا للتصدي للإسلاموفوبيا.

7. نستخلص مما ذكر سلفا أن مضامين وتوجهات وثيقة مكة المكرمة ستعطي نفسا جديدا ودعما قويا لجهود الإيسيسكو في مجال معالجة ظاهرة الإسلاموفوبيا والكراهية والتمييز العنصري، وتصحيح الصور النمطية عن الإسلام والمسلمين، والدفاع عن الحقوق المدنية والثقافية والاجتماعية والدينية للأقليات المسلمة في المجتمعات الغربية ، من خلال تنفيذ أنشطة ميدانية متنوعة استنادا إلى ثلاثة وثائق مرجعية للإيسيسكو ذات الصلة وهي : برنامج المعالجة التواصلية والقانونية والحقوقية للإسلاموفوبيا، والإطار المرجعي حول المساطر القضائية الخاصة برفع التظلمات والشكاوى ضد مروجي خطاب الكراهية والتمييز العنصري ضد المسلمين، والمنهاج الدراسي لتكوين الصحفيين على معالجة الصور النمطية عن الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الغربية.

وفي هذا السياق اقترحت الإيسيسكو التعاون مع رابطة العالم الإسلامي في تنفيذ الأنشطة التالية خلال سنتي 2020-2021 :

- عقد مؤتمر دولي حول المعالجة القانونية والحقوقية لظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل الحد من الصور النمطية المتبادلة في وسائل الإعلام.
- تنظيم ملتقى دولي لخبراء في القانون والعلاقات الدولية لدراسة سبل تفعيل قرار الأمم المتحدة حول منع الإساءة للأديان في وسائل الإعلام والدفاع عن حقوق الأقليات المسلمة في المجتمعات الغربية.
- تنظيم دورات تدريبية إقليمية حول توظيف تقنيات الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي لتوعية الشباب الإفريقي والعربي بمخاطر الإرهاب والتطرف.
- تنظيم دورات تدريبية حول تقنيات التواصل مع الشباب المسلم في أوربا لحمايته من مخاطر التطرف والإرهاب.

خلاصة القول إن وثيقة مكة المكرمة تعلن بداية عهد جديد في التعاون الدولي والإنساني لنشر قيم السلام والأمن والعيش المشترك من منظور إسلامي متشبث بثوابته الشرعية ومنفتح على القيم الإنسانية المشتركة، ومبادئ الشرعة الدولية المتمثلة في الإعلانات والقوانين والاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وثيقة مكة المكرمة :

دستور تاريخي لإرساء قيم التعايش وتحقيق السلم والوئام

ذ. محمد الغماري
مدير أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام
والمؤتمرات الوزارية المتخصصة في الإيسيسكو

"متفائلة وتبعث الأمل في النفوس، بما فيها من قيم أخلاقية وإيمانية، تقطع الطريق على السائرين على دروب الصراع العرقي، ورافعي رايات القوميات والعصبيات، والتطرف والغلو"

مؤتمر مكة المكرمة عقد في أقدس مكان في العالم، مكة المكرمة، وبجوار الكعبة المشرفة، وفي شهر رمضان المبارك، وبحضور أكثر من 1200 من العلماء وقادة الفكر في العالم الإسلامي، و27 مكونا إسلاميا من مختلف المذاهب والطوائف، وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تمثل دستوراً تاريخياً لإرساء قيم التعايش بين أتباع الأديان والثقافات والأعراق والمذاهب والطوائف في البلدان الإسلامية من جهة، وتحقيق السلم والوئام بين مكونات المجتمع الإنساني كافة من جهة ثانية.

وثيقة مكة متفائلة وتبعث الأمل في النفوس، بما فيها من قيم أخلاقية وإيمانية، تقطع الطريق على السائرين على دروب الصراع العرقي، ورافعي رايات القوميات والعصبيات، والتطرف والغلو.

الوثيقة ذات رؤية مستنيرة موصولة بمكاشفة الذات ومصارحتها، ثم إعادة البناء من جديد، بمعنى أنها تسعى أول الأمر إلى تفاهم وجداني وإيماني بين العالم الإسلامي وبعضه البعض، تجنباً للفتن، وسعيا للسير على دروب الوئام، وتاليا تفتح الأبواب واسعة أمام التلاحم بين العالم الإسلامي وشعوب الكون قاطبة.

نلمس رائحة ذكية في وثيقة مكة من روائح الحضارة العربية والإسلامية القديمة، تلك التي فتحت أبواب الاجتهاد والتجديد، والتي ضمت تحت جناحيها الكثيرين من غير المسلمين، أصحاب الحضارات والفكر والعلوم، وبهذا كانت رائدة وهي تتلمس طريقها إلى العالمية التي حققتها، لا سيما عندما أدرك القائمون عليها أن حكمة الخالق هي في خلق الناس شعوبا وقبائل، وأن مصالح العباد في التعارف والتلاقي.

وثيقة مكة حاملة في الوقت عينه إشارات لا يمكن للمرء أن يغفلها متصلة بجزء من العالم الإسلامي، لكنه يسعى دوما للتمايز العرقي، ولا يكف عن نشر الفوضى وإثارة القلاقل من حوله، وما أبعد هذا التفكير عن جوهر التدبير الديني والإيماني الإسلامي، الذي حث الناس على التعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان.

الوثيقة أكدت على أهمية مواجهة خطر التطرف المنسوب للإسلام، زوراً وبهتاناً من عدد من الأطراف المعادية للإسلام، وعلى ضرورة مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا، وأسباب الكراهية الموجهة للإسلام والمسلمين، والتي هي نابعة من معلومات مغلوطة أحادية المصدر، تحتاج دراسة وعلاجاً، في إطار الحكمة والتعقل والحوار والموعظة الحسنة.

الوثيقة جامعة شاملة، أكدت على أهمية الحوار بين مختلف أتباع الديانات وتحدد آليات التواصل والتفاهم والتعاون والتعايش والاندماج بين مختلف بلدان التنوع الديني.

الوثيقة صادرة عن الوجدان الإسلامي وهي متفائلة، حيث أكدت على الرسالة الإنسانية والعالمية للدين الإسلامي التي لا تفرق بين دين أو عرق أو لون في الرعاية والمساعدة، وتتميّز بالشمولية

والتنوع، وبأنها تحمل مبادرات ملموسة، ولن تكون حديث الأدراج والأرشيف، بل هي مبادرة عملية من أجل تحقيق الخير للجميع.

الوثيقة تعتبر دستوراً تاريخياً لإرساء قيم التعايش بين الأديان والثقافات والأعراق والمذاهب في البلدان الإسلامية من جهة، وتحقيق السلم والوئام بين مكونات المجتمع.

أكدت الوثيقة على أنّ المسلمين جزء من هذا العالم بتفاعله الحضاري، يسعَون للتواصل مع مكوناته كافة لتحقيق صالح البشرية، وتعزيز قيمها النبيلة، وبناء جسور المحبة والوئام الإنساني، والتصدي لممارسات الظلم والصدام الحضاري وسلبيات الكراهية.

الوثيقة دعت إلى الحوار الحضاري باعتباره أفضل السبل إلى التفاهم السوي مع الآخر، والتعرف على المشتركات معه، وتجاوز معوقات التعايش، والتغلب على المشكلات ذات الصلة.

طالبت الوثيقة، بسن التشريعات الرادعة لمروجي الكراهية، والمحرضين على العنف والإرهاب والصدام الحضاري، مؤكدة أن ذلك كفيل بتجفيف مسببات الصراع الديني والإثني، كما دانت الاعتداء على دور العبادة، ودعت إلى مكافحة الإرهاب والظلم والقهر، ورفض استغلال مقدرات الشعوب وانتهاك حقوق الإنسان، مشددة على أن ذلك واجب الجميع من دون تمييز أو محاباة.

أكدت الوثيقة على دور المسلمين في إثراء الحضارة الإنسانية بتجربة فريدة ثرية، وبأنهم اليوم قادرون على رفدها بكثير من الإسهامات الإيجابية التي تحتاجها البشرية.

اعتبرت «وثيقة مكة المكرمة» أطروحة الصراع الحضاري والدعوة للصدام والتخويف من الآخر؛ مظهرا من مظاهر العزلة، والاستعلاء المتولد عن النزعة العنصرية، والهيمنة الثقافية السلبية، وحذرت من أن ظاهرة «الإسلاموفوبيا» وليدة عدم المعرفة بحقيقة الإسلام وإبداعه الحضاري وغاياته السامية.

الوثيقة تؤكد على أهمية «إيجاد منتدىً عالميٍّ بمبادرة إسلامية، يعنى بشؤون الشباب بعامة، يعتمد ضمن برامجه التواصل بالحوار الشبابي البناء مع الجميع في الداخل الإسلامي وخارجه؛ تلافياً لغياب مضى أحدث فراغاً، وعاد بنتائجَ سالبةٍ»؛ ويطالب بتجاوز طرح المقررات والمبادرات والبرامج النظرية، وبخاصة ما يتعلق بإرساء السلم والأمن الدوليين، وإدانة أساليب الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والتهجير القسري، والاتجار بالبشر، والإجهاض غير المشروع».

أقرت الوثيقة مبادئ التمكين المشروع للمرأة ورفض تهميش دورها، أو امتهان كرامتها، أو التقليل من شأنها، أو إعاقة فرصها في الشؤون الدينية أو العلمية أو السياسية أو الاجتماعية أو غيرها، وفي تقلدها المراتب المستحقة من دون تمييز، والمساواة في الأجور والفرص، إضافة إلى العناية بالطفل

صحياً وتربوياً وتعليمياً، وتعزيز هوية الشباب المسلم بركائزها الخمس: الدين، والوطن، والثقافة، والتاريخ، واللغة، وحمايتها من محاولات الإقصاء أو الذوبان المتعمد وغير المتعمد.

الوثيقة توصي بعدم التدخل في شؤون الدول مهما تكن ذرائعه المحمودة، معتبرة إياه «اختراقاً مرفوضاً، لا سيما أساليب الهيمنة السياسية بمطامعها الاقتصادية وغيرها، أو تسويق الأفكار الطائفية، أو محاولة فرض الفتاوى على ظرفيتها المكانية، وأحوالها، وأهدافها الخاصة، إلا بمسوغ لمصلحة راجحة.هل هي مصادفة قدرية أم موضوعية أن تنطلق من مكة المكرمة وثيقة تدعو لتعزيز فكر وطرح الحوار الحضاري، بصفته أفضل السبل في توقيت تعلو فيه أصوات اليمين المتطرف والمتشدد في أوروبا بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة؟

حين تصدر وثيقة مكة، بهذه الرؤية وبهذا الإجماع الذي قلّ نظيره، من مكة قلب الإسلام النابض، فإن أحداً لا يمكنه أن يزايد عليها، إنها دعوة صادقة لإيقاف خطاب العنصرية والكراهية أيا كان مصدرها وذريعتها.

الوثيقة دعوة للاستماع إلى صوت الحكمة والعقل، وتقبل مفاهيم التسامح والاعتدال، مع تعزيز ثقافة التوافق والتصالح والعمل على المشتركات الإسلامية والإنسانية.

الوثيقة تبشر بفجر جديد مبشر بالخير يخيم لا على العالم الإسلامي فقط، بل على أرجاء الأرض... فجر إنسانية تسوده قيم المحبة والوسطية والاعتدال واحترام الاخر.

الوثيقة تؤكد على أهمية المرجعية الروحية للعالم الإسلامي، حيث قبلة الإسلام والمسلمين، ومصدر إشعاعه للعالمين برحابها الطاهرة في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، وبالاستحقاق الكبير لقيادتها السياسية، وما اضطلعت به من خدمات جليلة للإسلام والمسلمين والإنسانية جمعاء.

الوثيقة تبرز دور المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -يحفظه الله- في إعادة التأكيد على الثوابت التنويرية التي تمضي المملكة في طريقها، من أجل عالم أكثر تسامحاً وتصالحاً، عالم يعود بالإسلام الحنيف إلى قيم الوسطية والاعتدال، وإلى قبول الآخر والتعايش الإنساني الخلاق.

وثيقة مكة المكرمة :

مضامين متعددة الأبعاد

د. أحمد سعيد اباه

مدير العلاقات الخارجية والتعاون في الإيسيسكو

"إن الوثيقة جاءت لتحديد المفاهيم وتصحيح الرؤى وتصميم المسارات بروح الوسطية والاعتدال والعدل والعدالة"

لقد مثلت وثيقة مكة المكرمة مرحلة مفصلية في مسار بناء المرجعيات الأساس للأمة، حيث تضمنت هذه الوثيقة عدة أبعاد مفاهيمية ومضامينية ومنهجية، جعلتها إطاراً شاملاً لإصلاح الواقع الحالي للأمة وتصحيح وجهتها المستقبلية، وتأصيل مواقفها من الآخر، وهي مقومات تتضاف إلى كون هذه الوثيقة صدرت في جوار الكعبة المشرفة وقبلة المسلمين، وفي شهر رمضان المبارك، مما يعزز الأبعاد النصية والدلالية لهذه الوثيقة.

عند القراءة الفاحصة لبنود هذه الوثيقة، نجد أنها اتسمت بثلاثة أبعاد مهمة، نكاد نجزم أنها لم تجتمع من قبلُ في سابقاتها من الوثائق المماثلة، ونسوق هذه الأبعاد الثلاثة على الشكل التالي :

البعد التأسيسي

لقد ركزت هذه الوثيقة على مفاهيم تأسيسية للعمل الإسلامي الشامل، وحرصت على تأصيل أسس تدبير الشأن العام للأمة، وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، حيث تم بناء منظومة مفهومية متكاملة، غطت جميع الجوانب النظرية والتطبيقية لقضايا الأمة، بما يضمن لها مصالحها ويحقق لها أهدافها ويبرز مكانتها. ولعل مفهوم «الشراكة الحضارية الإيجابية» الذي ورد في المادة (4) من الوثيقة خير مثال على هذا البعد التأسيسي لمسار جديد للأمة، بحيث يمثل هذا المفهوم إضافة نوعية، إن لم يكن تجاوزاً معرفياً لمفهوم «التحالف بين الحضارات أو الحوار بين الثقافات»، ويشكّل مبادرة إنسانية مكتملة العناصر، تستحق أن يتم إطلاقها على أرفع المستويات، كما أن مفهوم «العيش المشترك الآمن» الذي نصت عليه المادة (21)، يعتبر خطوة متقدمة في ضبط آليات هذا العيش المشترك وتدبيره، من خلال عدم الاكتفاء بالمستوى المشترك لهذا التعايش الإنساني، وإنما إضفاء صفة «الأمان» على هذا المفهوم، وهي صفة قرآنية وردت في كتاب الله عز وجل في سياقات السلم والطمأنينة والسكينة.

البعد التنفيذي

لم تقتصر الوثيقة على تقديم الرؤى واستعراض الأفكار وبحث القضايا، وإنما اقترحت آليات عملية ووسائل ميدانية لتطبيق هذه الوثيقة، وعلى رأسها «المنتدى العالمي للشباب» الذي ورد في المادة (27).

ولاشك أن اختيار الشباب، هو اختيار نابع من وعي عميق براهنية دور الشباب في سيرورة المجتمعات وضرورة تعزيز مساهمتهم في إرساء قواعد السلم والسلام وفي النهوض بالتنمية المجتمعية بصفة عامة. ولا يخفى على القارئ المتبصر والمحلل اليقظ لواقع الأمة، أن الشباب هم في الوقت نفسه ضحية الحاضر وأمل المستقبل، وأن إشراكهم في تنفيذ توجهات الوثيقة يقدم ضمانات صلبة للمضي قدماً نحو إنجاح تطبيقها،

بدل أن تبقى وثيقة نظرية وإطارية لا تؤثر في الواقع ولا توجّه المسار المجتمعي.

البعد الاستشرافي

لقد كان هذا البعد بارزاً في هذه الوثيقة أكثر من الوثائق الأخرى التي صدرت سابقاً من جهات ومؤسسات دولية، والتي أغفل أغلبها تدبير المستقبل وضبط المسار وترشيد الفرص، وقد وضعت الوثيقة آلية واضحة في المادتين الختاميتين، أي المادة (28) و(29)، وذلك من خلال وضع مصير الأمة بين أيدي علمائها الراسخين وقياداتها المعرفية، وهو التوجّه الرصين والأصلح للأمة والمجتمع، ولا تقصد الوثيقة بدون شك صنفاً من العلماء عن صنف، لأن مستقبل الأمة جهد يجب أن يشارك فيه مختلف أصناف العلماء، سواء تعلق الأمر بعلماء الاقتصاد أو علماء التربية أو علماء العمران، وفي صدارتهم بطبيعة الحال، علماء الأمة في المجالات الشرعية والفقهية لتنوير الحصيلة المعرفية الشاملة لجميع هؤلاء العلماء المسؤولين عن مستقبل الأمة.

وختاماً يمكن القول إن الوثيقة جاءت لتحديد المفاهيم وتصحيح الرؤى وتصميم المسارات بروح الوسطية والاعتدال والعدل والعدالة، واستحقت بذلك أن تكون وثيقة تاريخية بجميع المقاييس.

وثيقة مكة المكرمة :

معالجة ثقافية متبصرة لتقويم الاختلالات وبناء مستقبل مشرق

ذ. نجيب الغياتي

مدير الثقافة في الإيسيسكو

> ومما زاد هذه المقاربة الثقافية تميزاً، الاستشرافُ المتبصّر والدقيق لعلمائنا الأفاضل للتحديات الكبرى والمصيرية التي تواجه الأمة الإسلامية

في بضع صفحات وعدد محدود من الفقرات، تشدُّ «وثيقة مكة المكرمة» القارئ إليها شدّاً، وتجعله يستشعر من السطور الأولى جلال الموضوع وشرف المكان، وعبق التاريخ الإسلامي في أسمى تجلياته الحاضنة لمكونات المجتمع الإنساني، والمسؤولية التنويرية التي تطوق عاتق علماء الأمة، ومسؤولية البناء والتحصين والرعاية التي يضطلع بها ولاة الأمر فيها، فبقليل من المصطلحات المركزة والتعابير الدقيقة والمُبينة، ستسافر بك الوثيقة إلى ما قبل أربعة عشر قرناً، مذكرة بوثيقة مُستلهمة لها، هي «وثيقة المدينة المنورة» التي أرسى بها النبي صلى الله عليه وسلم، قيم التعايش بين مختلف مكونات المجتمع الإنساني.

إن توظيف هذه المرجعية الفارقة في تاريخ البشرية، والاستدلال بمضامينها السياسية والثقافية والحضارية الحاضنة للتعددية، والارتكاز عليها كأساس لبناء نظام عالمي جديد، هو مُؤشر منهجي قوي على المقاربة الثقافية المُتبصِّرة التي اعتمدتها لتقويم الاختلالات الداخلية والخارجية التي تتهدد الأفراد والمجتمعات والدول في مسيرتهم التنموية، وتُقَوِّضُ العلاقات بينهم، وتُؤجِّج الفتن والنزاعات والحروب، وتغذي الكراهية والعداوة والبغضاء.

إن صياغة «وثيقة مكة المكرمة»، هو فعل ثقافي بامتياز، اختمر فيه تفكير ثلة من العلماء المسلمين الأجلاء، من داخل العالم الإسلامي وخارجه، ومن مختلف المدارس الفقهية والمشارب الثقافية، حنكتهم التجارب وتراكمت لديهم الخبرة الواسعة والدراية العميقة بقضايا الأمة الإسلامية وأحوالها الراهنة، التي تشهد في مجملها استفحال الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وتدني مستويات التربية والتعليم، والبحث العلمي، وتفشي الأمية والفقر والبطالة، وانتشار ثقافة العنف والكراهية والإقصاء، وانعدام الأمن الثقافي والروحي.

ومما زاد هذه المقاربة الثقافية تميزاً، الاستشرافُ المتبصّر والدقيق لعلمائنا الأفاضل للتحديات الكبرى والمصيرية التي تواجه الأمة الإسلامية وتعيق جهودها لتحقيق التنمية لشعوبها، وتؤدي إلى توتّر علاقاتها الإقليمية والدولية مع مثيلاتها من الأمم، كما تسيء إلى صورتها وتبخس من قيمتها وعطائها الحضاري.

ولم تقتصر الجهود المباركة لعلمائنا الأفاضل على تحليل الواقع واستشراف التحديات، بل بادروا إلى اقتراح مجموعة من الحلول العملية القابلة للتنفيذ، ومنها ما يمكن اعتباره حلولاً غير مسبوقة، انطلاقاً من التزامهم بمسؤولية قول الحق والدفاع عنه، كلما دعت الحاجة إلى تقويم الاختلالات وإصلاح الفساد.

فجاءت «وثيقة مكة المكرمة» بمثابة خارطة طريق واضحة المعالم ومستوفية لآليات العمل، لما يتوجب القيام به كأولويات لتقويم الاختلالات على مستوى الدول الأعضاء في المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتمكين المرأة والشباب والأطفال، واعتماد الحوكمة والتدبير المستدام، وإشراك هيئات المجتمع المدني في إعداد خطط وبرامج التنمية وفي تنفيذها وتقييم نتائجها، وتعزيز قيم المواطنة والتماسك المجتمعي، واحترام التعددية الثقافية والدينية.

أما على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية مع باقي الحضارات وأتباع الأديان، فجاءت «وثيقة مكة المكرمة» بمثابة «ميثاق الأخوة الإنسانية»، يدعو إلى إقامة شراكة حضارية «إيجابية»، متفاعلة أخذاً وعطاء بين جميع مكوناتها، تتكاثف فيها الجهود للتصدي لكل الآفات العابرة للحدود والمهددة للأمن والاستقرار والنماء، وفي مقدمتها ظواهر الغلو والتطرف والإرهاب، وخطاب الكراهية والصدام والتخويف من الآخر، وتتعزز من خلالها علاقات التعاون والشراكة والاستفادة المتبادلة من التجارب الناجحة أياً كان مصدرها.

لقد جاءت «وثيقة مكة المكرمة»، في الوقت المناسب، لتستجيب لطموحات الدول المحبة للسلام والمتطلعة لتحقيق التنمية لشعوبها، كما أنها تصبّ في صلب اهتمامات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو – المنوط بها، من بين مسؤولياتها، تفعيل المبادرات الاستراتيجية للدول الأعضاء، وهو ما التزمت القيام به على لسان مديرها العام معالي الدكتور سالم بن محمد المالك، بشأن تطبيق مضامين «وثيقة مكة المكرمة»، وتسخير تجربتها وخبراتها لتحقيق هذه الغاية النبيلة.

والله ولي التوفيق.

وثيقة مكة المكرمة :

انسجام مع الإطار العام للتنمية المستدامة

د. عبد المجيد طريباق
خبير في مديرية العلوم والتكنولوجيا في الإيسيسكو

وثيقة مرجعية تروم تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أهدافها ووسائلها التربوية والثقافية والتكنولوجية، في إطار حضاري كوني جامع

الإطلاع على وثيقة مكة المكرمة،يدفعنا إلى استحضار ما توفّر لها من شرف الزمان والمكان والإنسان، حيث تكاتفت روح الصوم والحرم والعلم في صياغة وثيقة مرجعية تروم تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أهدافها ووسائلها التربوية والثقافية والتكنولوجية، في إطار حضاري كوني جامع، تتعايش فيه مختلف مكونات المجتمع الإنساني على تنوع الأديان والثقافات والأعراق.

كما أن وثيقة مكة المكرمة تنسجم مع «الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي» الصادر ضمن وثائق الدورات السابقة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، والذي صار منذ المؤتمر الأول الذي عقد في جدة، بالمملكة العربية السعودية في يونيو 2002، من المحطات البارزة في عملية تجسيد العمل المشترك بين كافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز جهودها بغية تقديم موقف موحد في القمم العالمية المتعلقة بالتغيرات المناخية، والبيئة والتنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن روح الوثيقة ومضامينها ستدرج كخلفية نظرية وتصورية لمشروع «استراتيجية تفعيل العوامل الثقافية والدينية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي» التي تم تدارسها في المكتب التنفيذي الإسلامي الخامس للبيئة في أبريل 2019 بالرباط، ضمن وثائق المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء البيئة المزمع عقده بالرباط في أكتوبر 2019، بجانب «مشروع الشبكة الإسلامية للعمل البيئي المشترك» ومشروع «وثيقة توجيهية بشأن تعزيز دور الشباب والمجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة». ذلك لأن الوثيقة تقدم منهج عمل معتدل يؤطر الواجب الديني والحضاري لمساهمة المسلمين في تناول قضايا الساعة في عمارة الأرض، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتفعيل الخطط التنموية الوطنية 2030، في ظل العمل الدولي المشترك.

ونود هنا تقديم «خلاصات توجيهية من صلب الوثيقة»، نرى فيها حافزاً حضارياً من منظور إسلامي للعمل التنموي الإنساني المشترك في أبعاده المادية والروحية على السواء، دون استثناء للبعد العلمي والتكنولوجي في غاياته الإنسانية المشتركة، حيث ترسم وثيقة مكة المكرمة من خلال بنودها أرضية أساسية للتنمية المستدامة في ظل السلم الحضاري، والوئام الإنساني الشامل وحسن تدبير التنوع والاختلاف وتذكّر الوثيقة بأن :

- المسلمين جزء من هذا العالم بتفاعله الحضاري، ويسعون للتواصل مع كافة مكوناته لتحقيق صالح البشرية، وتعزيز قيمها النبيلة، وبناء جسور المحبة والوئام الإنساني،
- وأن التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الإنسانية لا يبرر الصراع والصدام،

بل يستدعي إقامة شراكة حضارية «إيجابية»، ويحفز على التنافس في خدمة الإنسان وإسعاده، والبحث عن المشتركات الجامعة واستثمارها؛

- وأن الحوار الحضاري أفضل السبل إلى التفاهم السوي مع الآخر، والتعرف على المشتركات معه؛
- وأن الشرائع المتعددة تدعو في أصولها لعبادة الخالق وحده، والتقرب إليه بنفع مخلوقاته؛
- وأن التآزر لوقف تدمير الإنسان والعمران، والتعاون على خير الإنسانية، سبيل الإصلاح الحضاري المنشود؛
- وأن المسلمين أثروا الحضارة الإنسانية، وهم قادرون اليوم على رفدها بكثير من الإسهامات الإيجابية التي تحتاجها البشرية في الأزمات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها في ظل الانعدام القيمي الذي أفرزته سلبيات العولمة؛
- وأن ترسيخ المفاهيم الأخلاقية النبيلة، وتشجيع الممارسات الاجتماعية السامية واجب الجميع، وكذا التعاون في التصدي للتحديات الأخلاقية، والبيئية والأسرية، وفق المفاهيم الإسلامية والإنسانية المشتركة؛
- وأن تجارب التنمية الناجحة عالمياً أنموذج يحتذى في ردع أشكال الفساد في الأرض، والعمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية التي تعيق برامج التنمية، وتستنزف المقدرات، وتهدر الثروات؛
- وأن تشجيع مبادرات وبرامج مكافحة الجوع، والفقر، والمرض، والجهل، والتمييز العنصري، والتدهور البيئي، منوط بتضامن كافة الجهات المسؤولة، الحكومية، والأهلية، والأممية، والناشطين، وذوي الصلة في خدمة العمل الإنساني.

ملحق

وثيقة مكة المكرمة

رابطة العالم الإسلامي
MUSLIM WORLD LEAGUE

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد :

فمن رحاب البيت الحرام، ومن أفياء الكعبة المشرفة، يَستصحب حضورُ مؤتمر « **وثيقة مكة المكرمة** » من كبار علماء الأمة الإسلامية، وفي طليعتهم كبار مفتيها، الصدى الكبير، والأثر البالغ لـ«وثيقة المدينة المنورة» التي عقدها النبي ﷺ قبل أربعة عشر قرنًا مع المكونات المختلفة في أديانها وثقافاتها وأعراقها في مدينته المنورة، فكانت وثيقة دستورية تُحتذَى في إرساء قيم التعايش، وتحقيق السِّلم بين مُكونات المجتمع الإنساني.

و«**وثيقة مكة المكرمة**» هي هَدْي إسلامي تستمد ضياءها من معالم تلكم الوثيقة الخالدة، تصدر عن كبار علماء الأمة الإسلامية من قبلتهم الجامعة إلى عالم القرنِ الخامسَ عشرَ الهجريِّ، القرنِ الحادي والعشرين الميلادي.

و صدور هذه الوثيقة من جنبات البيت العتيق، مهوى أفئدة المسلمين «تأكيد» على أهمية المرجعية الروحية للعالم الإسلامي حيث قبلة الإسلام والمسلمين، ومصدر إشعاعه للعالمين برحابها الطاهرة في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، و«تنويه» بالاستحقاق الكبير لقيادتها السياسية، وما اضطلعت به من خدمات جليلة للإسلام والمسلمين والإنسانية جمعاء.

والمسلمون إذ يُصدرون هذه الوثيقةَ مُمَثَّلِين في مرجعيتهم الدينية التي وافق انتظامُ عقدها الميمون شرفَ الزمان والمكان، حيث جاوروا - بجمعهم التاريخي - البيتَ العتيق في العَشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، يُؤكّدون أنهم جزء من هذا العالم بتفاعله الحضاري، يسعَون للتواصل مع مكوناته كافة لتحقيق صالح البشرية، وتعزيز قيمها النبيلة، وبناء جسور المحبة والوئام الإنساني، والتصدي لممارسات الظلم والصدام الحضاري وسلبيات الكراهية.

كما يؤكد المؤتمرون على مضامين هذه الوثيقة التاريخية مشتملة على الأسس والمبادئ الآتية:

١- البشر على اختلاف مكوناتهم ينتمون إلى أصل واحد، وهم متساوون في إنسانيتهم، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾[النساء]، ويشملهم جميعاً التكريم الإلهي، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾[الإسراء].

٢- رفض العبارات والشعارات العنصرية، والتنديد بدعاوى الاستعلاء البغيضة التي تُزَيِّنها أوهام التفضيل المصطنعة، فأكرم الناس أتقاهم لله، يقول تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ ﴾[الحجرات: ١٣]، كما أن خيارهم أنفعهم للناس، وفي الحديث الشريف: « **خير الناس أنفعهم للناس** » [معجم الطبراني].

٣- الاختلاف بين الأمم في معتقداتهم وثقافاتهم وطبائعهم وطرائق تفكيرهم قَدَرٌ إلهي قضت به حكمة الله البالغة؛ والإقرارُ بهذه السُّنَّة الكونية والتعامل معها بمنطق العقل والحكمة بما يوصل إلى الوئام والسلام الإنساني خيرٌ من مكابرتها ومصادمتها، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٨]، وعلى كل من هُدي إلى الحق بيانه للناس.

٤- التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الإنسانية لا يُبرر الصراع والصدام، بل يستدعي إقامة شراكة حضارية «إيجابية»، وتواصلاً فاعلاً يجعل من التنوع جسراً للحوار، والتفاهم، والتعاون لمصلحة الجميع، ويحفز على التنافس في خدمة الإنسان وإسعاده، والبحث عن المشتركات الجامعة، واستثمارها في بناء دولة المواطنة الشاملة، المبنية على القيم والعدل والحريات المشروعة، وتبادل الاحترام، ومحبة الخير للجميع.

٥- أصلُ الأديان السماوية واحدٌ، وهو الإيمان بالله سبحانه إيماناً يوحده جل وعلا لا شريك له، وشرائعها ومناهجها متعددة، ولا يجوز الربط بين الدين والممارسات السياسية الخاطئة لأي من المنتسبين إليه.

٦- الحوار الحضاري أفضل السبل إلى التفاهم السوي مع الآخر، والتعرف على المشتركات معه، وتجاوز معوقات التعايش، والتغلب على المشكلات ذوات الصلة، وهو ما يفيد في الاعتراف الفاعل بالآخر، وبحقه في الوجود، وسائر حقوقه المشروعة، مع تحقيق العدالة والتفاهم بين الفرقاء، بما يعزز احترام خصوصياتهم، ويتجاوز الأحكام المسبقة المحمّلة بعداوات التاريخ التي صعدت من مجازفات الكراهية ونظرية المؤامرة، والتعميم الخاطئ لشذوذات المواقف والتصرفات، مع التأكيد على أن التاريخ في ذمة أصحابه، ولا تزر وازرة وزر أخرى، أيًا كانت فصول التاريخ المستدعاة، وعلى أي دين، أو فكر، أو سياسة، أو قومية حُسبت، قال الله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾[البقرة]، وقال سبحانه: ﴿ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ﴾[طه].

٧- براءة الأديان والفلسفات من مجازفات معتنقيها ومدعيها؛ فهي لا تُعبر إلا عن أصحابها، فالشرائع المتعددة تدعو في أصولها إلى عبادة الخالق وحده، والتقرب إليه بنفع مخلوقاته، والحفاظ على كرامتهم، وتعزيز قيمهم ، والحفاظ على علاقاتهم الأسرية، والمجتمعية الإيجابية .

قال النبي ﷺ: **«إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق»** [مسند أحمد].

٨- التآزر لوقف تدمير الإنسان والعمران، والتعاون على خير الإنسانية ونفعها يتحقق بعقد حلف عالمي فاعل يتجاوز التنظيرات والشعارات المجردة، وذلك لإصلاح الخلل الحضاري الذي يُعتبر الإرهابُ فرعًا من فروعه، ونتيجة من نتائجه.

٩- سنُّ التشريعات الرادعة لمروجي الكراهية، والمحرضين على العنف والإرهاب، والصدام الحضاري، كفيل بتجفيف مسببات الصراع الديني والإثني.

١٠- المسلمون أثروا الحضارة الإنسانية بتجربة فريدة ثرية، وهم اليوم قادرون على رفدها بكثير من الإسهامات الإيجابية التي تحتاجها البشرية في الأزمات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها في ظل الانعدام القيمي الذي أفرزته سلبيات العولمة.

١١- مكافحة الإرهاب والظلم والقهر، ورفض استغلال مقدرات الشعوب وانتهاك حقوق الإنسان، واجب الجميع، ولا يجوز فيه التمييز ولا المحاباة؛ فالقيم العادلة لا تقبل التجزئة، ورفع الظلم ومساندة القضايا العادلة، وتكوين رأي عام عالمي يناصرها ويقيم العدل فيها واجب أخلاقي لا يجوز التلكؤ في إحقاقه، ولا التمادي في نسيانه.

١٢- الطبيعة التي نعيش بين جنباتها هبة الخالق العظيم للإنسان، فقد سخر له ما في السماوات و ما في الأرض، والاعتداءُ على موارد الطبيعة وإهدار ها وتلويثها تجاوز للحق، واعتداء على حق الأجيال القادمة.

١٣- أطروحة الصراع الحضاري، والدعوة للصدام، والتخويف من الآخر مظهرٌ من مظاهر العزلة، والاستعلاء المتولد عن النزعة العنصرية، والهيمنة الثقافية السلبية، والانغلاق على الذات، وهو في أحسن أحواله ضلال منهجي، أو ضحالة فكرية، أو شعور بضعف مقومات البناء الحضاري، ومن ثم السعي للدفع بالصراع نحو المواجهة عوضاً عن أن يسود سيادةً طبيعية سلمية متى امتلك القوة الذاتية .

١٤- الصراع والصدام يعمل على تجذير الكراهية، واستنبات العداء بين الأمم والشعوب، ويحول دون تحقيق مطلب العيش المشترك، والاندماج الوطني الإيجابي، وبخاصة في دول التنوع الديني والإثني، كما أنه في عداد المواد الأولية لصناعة العنف والإرهاب.

١٥- ظاهرة «الإسلاموفوبيا» وليدة عدم المعرفة بحقيقة الإسلام وإبداعه الحضاري وغاياته السامية، والتعرفُ الحقيقي على الإسلام يستدعي الرؤية الموضوعية التي تتخلص من الأفكار المسبقة، لتفهَمَه بتدبر أصوله ومبادئه، لا بالتشبث بشذوذات يرتكبها المنتحلون لاسمه، ومجازفات ينسبونها زوراً إلى شرائعه.

١٦- ترسيخُ القيم الأخلاقية النبيلة، وتشجيعُ الممارسات الاجتماعية السامية واجب الجميع، وكذا التعاون في التصدي للتحديات الأخلاقية، والبيئية، والأسرية، وَفْقَ المفاهيم الإسلامية، والإنسانية المشتركة.

١٧- الحرية الشخصية لا تُسَوِّغ الاعتداء على القيم الإنسانية، ولا تدمير المنظومات الاجتماعية، وثمة فرق بين الحرية والفوضى، وكلُ حرية يجب أن تقف عند حد القيم، وحريات الآخرين، وعند حدود الدستور والنظام، مراعية الوجدان العام، وسكينته المجتمعية.

١٨- التدخل في شؤون الدول اختراق مرفوض، ولاسيما أساليب الهيمنة السياسية بمطامعها الاقتصادية وغيرها، أو تسويق الأفكار الطائفية، أو محاولة فرض الفتاوى على ظرفيتها المكانية، وأحوالها، وأعرافها الخاصة، ولا يسوغ التدخل مهما تكن ذرائعه المحمودة إلا وفق شرعية تبيح ذلك من خلال طلب رسمي لمصلحة راجحة في مواجهة معتدٍ أو ثائر أو مفسد، أو لإغاثة أو رعاية أو تنمية أو نحو ذلك.

١٩- تجارب التنمية الناجحة عالمياً أنموذج يحتذى في ردع أشكال الفساد كافة، وإعمال مبدأ المحاسبة بوضوح تام، والعمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية التي تعيق برامج التنمية، وتستنزف المقدرات، وتهدر الثروات.

٢٠- تحصين المجتمعات المسلمة مسؤولية مؤسسات التربية والتعليم بمناهجها ومعلميها وأدواتها ذوات الصلة، وعموم منصات التأثير، وبخاصة منابر الجمعة، ومؤسسات المجتمع المدني، مستوجبة توعية عاطفتهم الدينية، والأخذ بأيديهم نحو مفاهيم الوسطية والاعتدال، والحذر من الانجرار السلبي إلى تصعيد نظريات المؤامرة، والصدام الديني، والثقافي، أو زرع الإحباط في الأمة، أو ما كان من سوء ظن بالآخرين مجرد أو مبالغ فيه.

٢١- تحقيق معادلة العيش المشترك الآمن بين جميع المكونات الدينية والإثنية والثقافية على اتساع الدائرة الإنسانية، يستدعي تعاون القيادات العالمية والمؤسسات الدولية كافة، وعدم التفريق - عند مد يد العون السياسي أو الاقتصادي أو الإنساني - بين الناس على أساس ديني أو عرقي أو غيره.

٢٢- المواطنة الشاملة استحقاق تمليه مبادئ العدالة الإسلامية لعموم التنوع الوطني، يُحترم فيها الدستور والنظام المعبر عن الوجدان الوطني بإجماعه أو أكثريته، وكما على الدولة استحقاق في ذلك؛ فعلى مواطنيها واجبَ الولاء الصادق، والمحافظة على الأمن، والسلم الاجتماعي، ورعاية حمى المحرمات والمقدسات، وذلك كله وفق مبدأ الاستحقاق المتبادل، والحقوق العادلة مع الجميع، ومن بينهم الأقليات الدينية والإثنية.

٢٣- الاعتداء على دور العبادة عمل إجرامي يتطلب الوقوف إزاءه بحزم تشريعي، وضمانات سياسية وأمنية قوية، مع التصدي اللازم للأفكار المتطرفة المحفزة عليه.

٢٤- تعزيز مبادرات وبرامج مكافحة الجوع، والفقر، والمرض، والجهل، والتمييز العنصري، والتدهور البيئي، منوط بتضامن الجهات المسؤولة كافة؛ الحكومية والأممية والأهلية والناشطين ذوي الصلة في خدمة العمل الإنساني، وصيانة كرامة الإنسان، وحفظ حقوقه.

٢٥- التمكين المشروع للمرأة وفق تأطير يحفظ حدود الله تعالى حق من حقوقها، ولا يجوز الاستطالة عليه بتهميش دورها، أو امتهان كرامتها، أو التقليل من شأنها، أو إعاقة فرصها، سواء في الشؤون الدينية أو العلمية أو السياسية أو الاجتماعية أو غيرها، ولاسيما تقلدها في ذلك كله المراتب المستحقة لها دون تمييز ضدها، ومن ذلك المساواة في الأجور والفرص، وذلك كله وفق طبيعتها، ومعايير الكفاءة والتكافؤ العادل بين الجميع، والحيلولةُ دون تحقيق تلك العدالة جناية على المرأة بخاصة والمجتمعات بعامة.

٢٦- العناية بالطفل صحياً وتربوياً وتعليمياً طليعة مسؤوليات الدول والهيئات والمؤسسات الأممية والأهلية ذوات الصلة، فضلاً عن مسؤوليات الأسرة، وبخاصة العمل على صياغة فكره بما يوسع آفاقه ويعزز قدراته، ويمكن لفرص إبداعه ومهارات تواصله، ويُحصنه من الانحراف.

٢٧- تعزيز هوية الشباب المسلم بركائزها الخمس: الدين، والوطن، والثقافة، والتاريخ، واللغة، وحمايتها من محاولات الإقصاء أو الذوبان المتعمد وغير المتعمد، يتطلب حماية الشباب من أفكار الصدام الحضاري والتعبئة السلبية ضد المخالف، والتطرف الفكري بتشدده أو عنفه أو إرهابه، مع تقوية مهارات تواصل الشباب مع الآخرين بوعي يعتمد أفق الإسلام الواسع وأدبه المؤلف للقلوب، ولا سيما قيم التسامح والتعايش بسلام ووئام يتفهم وجود الآخر، ويحفظ كرامته وحقوقه، ويرعى أنظمة الدول التي يقيم على أرضها، مع التعاون والتبادل النافع معه، وفق مفاهيم الأسرة الإنسانية التي رسخ الإسلام مبادئها الرفيعة.

ويرى مصـــدرو هذه الوثيقة أهميةَ إيجادِ منتدىً عالميٍّ (بمبادرة إســـلامية) يعنى بشؤون الشباب بعامة، يعتمد ضـمن برامجه التواصـل بالحوار الشـبابي البناء مع الجميع في الداخل الإسـلامي وخارجه، متبنياً أطروحات الشـباب وإشـكالاتهم كافةً، بوضـوح ومصـارحة تامة، من خلال كفاءات تتميز بالعلم والحس التربوي، تتبادل مع الشـــباب الحوار والنقاش بخطاب موازٍ يتفهم مرحلتهم ومشـــاعرهم؛ تلافياً لغيابٍ مضى أحدث فراغاً، وعاد بنتائجَ سالبةٍ.

٢٨- تجاوز المقررات والمبادرات والبرامج كافةً طَرْحَها النظري، وشعاراتِها الشكلية، وتكـاليفَهـا غيرَ المجـديـة إلى الفـاعليـة من خلال أثر إيجـابي ملموس، يعكس الجدية، والمصـداقية، وقوة المنظومة، وبخاصـة ما يتعلق بإرسـاء السـلم والأمن الدوليين، وإدانة أسـاليب الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والتهجير القسـري، والاتجار بالبشر، والإجهاض غير المشروع.

٢٩- لا يُبْرِمُ شـــأنَ الأمة الإســـلامية، ويتحدَّثُ باســـمها في أمرها الدينيّ، وكل ذي صلة به إلا علماؤها الراسخون في جمع كجمع مؤتمر هذه الوثيقة، وما امتازت به من بركة رحاب قبلتهم الجامعة، فالعمل الديني والإنســـاني المشـــترك الهادف لمصلحة الجميع يلزم تشارك الجميع دون إقصاء أو عنصرية أو تمييز لأتباع دين أو عرق أو لون.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبـــه أجمعين .

صدرت في مكة المكرمة بجوار الكعبة المشرفة
عن مؤتمر «وثيقة مكة المكرمة »
المنعقد خلال الفترة ٢٢ ـ ٢٤ من شهر رمضان المبارك لعام ١٤٤٠هـ
الموافق ٢٧ ـ ٢٩ من شهر مايو لعام ٢٠١٩م

رقم الإيداع القانوني : 2019MO3911
ردمك : 978-9920-682-07-7

التصفيف والتوضيب والسحب في الإيسيسكو
الرباط - المملكة المغربية

شارع الجيش الملكي ـ حي الرياض ـ ص. ب. 2275 ـ ر. ب. 10104،
الرباط ـ المملكة المغربية

الهاتف : 52/53 60 56 37 (5) 212+

الفاكس : 12/13 60 56 37 (5) 212+

البريد الإلكتروني المركزي للإيسيسكو : isesco@isesco.org.ma

http//www.isesco.org.ma